IUGJEPS
Vol 28, No 1, 2020, pp 947 -964

ISSN 2410-3152

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية

تاريخ الإرسال (2018-10-16)، تاريخ قبول النشر (2018-11-06)

أثرُ برنامجٍ تدريبيٍّ مُقتَرح قائمٍ على مبادئ الدّولة المدنيّة في تنميةِ المسؤوليّةِ المجتمعيّةِ لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردنِ

اسم الباحث الأول: * 1 أ. إبراهيم علي العوضي

اسم الباحث الثاني : 2 أ.د. حامد عبد الله الطلافحة

1 اسم الجامعة والبلد (للأول) أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين - الأردن

2 اسم الجامعة والبلد (للثاني) قسم المناهج والتدريس في كلية التربية الجامعة الأردنية

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Iawadi12@hotmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدّراسة إلى الكشف عن مدى فاعليّة برنامج تدريبيّ مقترح قائم على مبادئ الدّولة المدنيّة في تنمية المسؤوليّة المجتمعية لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة والتحقق من فرضيتها، جرى إعداد مقياس للمسؤولية المجتمعية تكوّن من (42) فقرة، طُبّقت على عينة الدّراسة المكوّنة من (42) معلمًا ومعلمة في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة عمان في الفترة الممتدة من 6/23 إلى 2018/6/28 بواقع (19) ساعة تدريبية، وقد قُسمت العينة إلى مجموعتين: ضابطة وتجريبية، في كل واحدة منها (21) معلمًا ومعلمة.

وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية تعزى للبرنامج التدريبي، واستنادًا إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، أوصى الباحثان بضرورة إعطاء الدولة المدنيّة مزيدًا من الاهتمام من قبل المسؤولين في الميدان التربوي وضرورة غرس مبادئها لدى النشء بوصفها برنامج عمل وحياة، ومنظومة أخلاقية متكاملة تبني لدى الطلبة قيم المواطنة الصالحة والانتماء الحقيقي للوطن.

كلمات مفتاحية: مبادئ الدولة المدنيّة، المسؤولية المجتمعية، معلمي الدراسات الاجتماعية.

The Effect of a Proposed Training Program Based on the Principles of the Civil State in Developing the Social Responsibility among Social Studies Teachers in Jordan

Abstract:

The study aimed to investigate the effectiveness of a proposed training program based on the principles of the civil state in the development of social responsibility among a sample of social studies teachers in Jordan. In order to achieve the objectives of the study and to verify its hypotheses, a scale of social responsibility was prepared which consists of (42) indicators, which applied on the sample of the study consisted of (42) teachers in the Directorate of Education of Qasabet Amman in the academic year 2017/2018. The sample was divided into two groups: a control group consisted of (21) teachers, and the experimental group (21) teachers were exposed to the proposed program.

The results showed that there were no statistically significant differences in the social responsibility development of social studies teachers due to the training program. Based on the results reached, the researcher recommended the need to give the civil state more attention by officials in the field of education and the need to instill its principles among young people as a program of work and life, and an integrated ethical system to build the values of good citizenship and true belonging to the home.

Keywords: Principles of the civil state, social responsibility, social studies teachers

المقدمة:

تُعدّ الدّراسات الاجتماعيّة المادة المعنيّة بمهمة بناء القيم الوطنية لدى الطلبة، وتشكيل ثقافتهم حول أهداف الدولة وبنيتها ومنظومتها والتحديات التي تواجهها، والوسائل التي يتم بها الحفاظ على مكوّناتها وبناء منظومة ديمقراطيّة سليمة (NCSS, 2017)، كما أن أهداف هذه المادة عادة ما يندرج فيها إعداد المواطنين الذين يتحملون المسؤولية نحو الوطن والمجتمع، وتكوين الوعي والفهم للقضايا الاجتماعية المعاصرة، وتكوين مفاهيم جيّدة حول الذات وتطويرها، وتكوين طلبة قادرين على حل المشكلات واتخاذ القرارات، وإعداد مواطنين ذوي رؤية عالمية (تيرنر، 2005).

وقد أعدت وزارة التربية والتعليم مبحث التربية الاجتماعية والوطنية ركنًا أساسيًا في العملية التربوية؛ لأنه المبحث الذي يعمل على إعداد المواطن ليحيا الحياة الفضلى في مجتمع دائم التغيّر والتطور، إذ يتصل هذا المبحث اتصالًا وثيقًا بحياة المتعلم ويسعى إلى تنشئته اجتماعيًّا بحيث يكون قادرًا على فهم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحمّل مسؤوليته وفهم نفسه ومجتمعه والحفاظ عليهما وتجديدهما باستمرار، إضافة إلى تمكين المتعلم من فهم علاقته مع بيئته الاجتماعية وكيفية تأثره بها وبالبيئة الطبيعية وكيف يؤثر في هاتين البيئتين، كما تكسبه معرفة ثقافة أمته وحضارتها، وثقافات الأمم الأخرى وحضاراتها في أزمنة وأمكنة مختلفة، ويستطيع الطلبة من خلال تفاعلهم مع المنهاج تعلم كيفية مواجهة المشكلات واكتساب المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق الاجتماعية وطنيًا وعالميًا وكيفية ممارستهم الأدوار الاجتماعية من خلال تحملهم مسؤولياتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه (وزارة التربية والتعليم، 2013).

في ضوء هذه الأهداف من المتوقع أن يتم إعداد معلم الدّراسات الاجتماعيّة ليكون قادرًا على الوفاء بأداء هذه الأهداف وتمكين طلبته منها، كما أن الإعداد والتأهيل ينبغي أن يشمل بناء وعيه بأدواره الجديدة في إطار المتغيرات والمستجدات وأن يظهر التزامه العام للقيام بهذا الدور (خريشة، 2011)، وأن يثقّف نفسه في تخصصه فيدرك مستجداته ويَطّلع على مستحدثاته بعمق، فقد أدركت الدول والحكومات أهميّة هذا الإعداد واستجابت لدوافعه ومتطلباته معتبرة أن المدرسة هي المؤثر الأكبر في تشكيل قيم المجتمع المستقبلية وتربية الأفراد الذين سيحيون فيه، إن المدرسة ومواد عملها يجب أن تستجيب للحاجات الاجتماعيّة الراهنة، وأن تصبح أكثر ملاءمة لها فهي التي تشكّل الثقافة التي تعدّ جواز مرور نحو الديمقراطية (جون ديوي، 1978).

ويشير بعض المتخصصين في الدّراسات الاجتماعيّة مثل Siteine (2003) وعبد الحسن (2017) إلى أن عدم توفر برامج تدريبية تدعم ثقافة معلمي هذا المبحث، وتعزز معرفتهم بالمحتوى الذي يدّرسونه وتبقيهم على اطلاع دائم بمستجداته، وتبني فكرهم السليم الناضج سيجعل تحقيق أهداف المادة أمرًا صعبًا بل مستحيلًا، وبالتالي سيكون شعورهم بالمسؤولية نحو مجتمعهم ونحو طلبتهم ضئيلًا؛ إذ أن الشعور بالمسؤولية يتولد عن المعرفة والوعي (عبد الحسن، 2017).

مبادئ الدولة المدنية في الفكر السياسي المعاصر

للدولة المدنية مبادئ ومرتكزات لا تقوم بغيرها، فحدّد الحسين (2013) هذه المبادئ بأنها: الديمقراطية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والاحتكام إلى الشعب، واحترام حقوق الإنسان، ورأت صالح (2013) أن مقوماتها هي: عدم تعارضها مع الدين، والعدل والحرية والمساواة والمواطنة وحقوق الإنسان، وأنها ليست معصومة. أمّا عليوة (2007) فرأى أن أركانها تتمثل في: التعليم المدني الذي يركّز على الولاء والانتماء، وتوسيع المشاركة السياسية، وحقوق المواطنة والتساوي فيها، والديمقراطية بما فيها من تعددية وانتخابات تمثيلية. وتؤكد الشريف (2014) أن مبادئها هي: الحرية والعدالة، والديمقراطية، والمواطنة وقبول الآخر، وذهب كل من عبد العزيز (2011) وعليان (2012) إلى أن مقومات الدولة المدنية تتمثل في: المواطنة، وسيادة القانون، وعدم التمييز بين المواطنين، والحرية واحترام حقوق الإنسان، والتداول السلمي للسلطة.

يُلاحظ من هذا العرض السريع أن التباين بين الباحثين شديد في تحديد مبادئ الدولة المدنية، ومرد ذلك:

- إمّا لطبيعة الاستدلال الذي استقى منه الباحث نظرته بالعودة إلى خلفيتها التاريخية، أو القانونية أو في تنظيرات علماء السياسة وممارسيها.
- وإمّا لطبيعة التوجه الأيديولوجي والانتماء السياسي الذي يقرأ به الباحث هذا الموضوع.

وقد أوجد هذا التباين حالة من الارتباك والتشويش في طبيعة فهم الدولة المدنية ومبادئها، وخلاصة القول فيها: إن قراءة الدولة المدنية في سياقها التاريخي الغربي الذي نشأت فيه يسبق إلى أذهان الناس؛ فصار من غير المتصوّر لديهم قيامها إلّا على أساس الفصل بين الدين والدولة، وهذا فهم مغلوط ولا يستقيم مع السّياق الحالي لتطبيق الدولة المدنية في أي بلد من بلدان عالمنا الإسلامي، لأن الدين مكوّن أساسي فيها والدولة المدنية هي تنظيمات وتأطيرات وإجراءات تقوم على ترتيب نظام الحكم والعلاقة فيه بين المواطن والسلطة مهما اختلفت الأرضية الفكرية التي تنشأ فيها هذه الترتيبات، ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص جملة المبادئ التي تنطوي عليها الدولة المدنية بأنها: الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون الذي أساسه المساواة بين المواطنين، والتعددية والمشاركة السياسية والمواطنة: حقوقًا وواجبات.

مرتكزات المسؤولية المجتمعية وصلتها بالدّولة المدنية

تتعلق مبادئ الدولة المدنية بفكرتي الحق والمسؤولية وهما مفهومان متشعبان يمتدان في جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل القانون والاجتماع والسياسة والتربية .. وغيرها، وفي كل علم منها لهما تأطيرات وتنظيرات خاصة تتصل بمكونات العلم الذي تنتمي إليه وبنيته وأساسياته، وبالنظر إلى المسؤولية المجتمعية من حيث مفهومها في الإطار العام فقد تشعبت تعريفاتها؛ ففي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية تم تعريفها على أنها ترتكز على الحقوق والواجبات فاشباع الاحتياجات وحل المشكلات لابد أن يرتبط بمدى مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لاشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين على أنفسهم، وهي متبادلة بين الأفراد والجماعات وبين المجتمعات المحلية وبين المجتمع العام (بدوي، 1982)، وينبثق من بحث هذا المفهوم طبيعة تمثّلاث الفرد له في الحياة العامة وممارساته وتصرفاته فيها تجاه الغير والمجتمع وتجاه متطلبات الدولة، فمفهوم المسؤولية المجتمعية من هذا البعد ينطوي على عناصر ثلاثة ذكرها كل من بحث المسؤولية المجتمعية استنادًا إلى ما قدمه سيد عثمان بهذا الشأن عثمان (1986) وهي:

- **الاهتمام:** ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي الفرد إليها سواء أكانت صغيرة أم كبيرة.
- **الفهم:** ويتمثل في بُعدين الأول: إدراك الفرد لجماعته على ماهي عليه بما تنطوي عليه من نظم ومؤسسات وأفراد ومن تشكّلات ثقافية وعادات وتقاليد وقيم اجتماعية واقتصادية، والبُعد الثاني يتمثل في إدراك الفرد لآثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة.
- **المشاركة:** ويقصد به اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام والفهم بما يساعد في تحقيق مطلوب من مطلوبات الجماعة أو المجتمع أو حلٍ لمشكلة من مشكلاته.

ولكن هذه العناصر يعتريها النقص المُخلّ فالاهتمام والفهم والمشاركة لا تستوفي مفهوم المسؤولية الذي ينطوي على فكرة الإلزام والحرية، فالفرد يرتبط بمحيطه بعلاقات يفرضها مركزه في محيطه ومجتمعه فيتشكل لديه الاهتمام بهذا المحيط ويتكون إدراكه وفق واقعه، فيختار تحمل الالتزامات صراحة أو يُخلّ بحقها تبعًا لما إذا كان سيوجه جهده بالاتجاه نفسه ليفي بالالتزام أو يدع نفسه لتأثير عوامل مضادة تصرفه عن الوفاء بما يلتزم به، ولذلك رأى الباحثان أن العناصر التي ذكرها الباحثون يجب أن تُتَمم بعناصر أخرى تستوفي جوانبها وهي:

- **الإلزام:** هو العنصر الجوهري في المسؤولية المجتمعية ويقصد به إلزام الفرد نفسه بشيء يعمله أو إلزام الآخرين للفرد بشيء يعمله، ومن هنا يمكن تقسيمه إلى نوعين الأول: الإلزام الداخلي (إلزام الفرد لنفسه) والثاني: الإلزام الخارجي (إلزام الآخرين له)، والإلزام الخارجي هو ذاتي أيضًا إذا قبله الفرد يستحضره في تصرفاته.

- **النية والإرداة:** كل عمل يجب أن يحمل حضورًا قلبيًا وتوجّهًا نحو عمله وإتمامه، وإلا كان صدفة لا ينطوي عليه نظام ولا قياس، ومن هنا تنشأ القناعة المُحركة نحو الفعل والمشاركة؛
- **الحرية:** ويقصد بها الحرية النفسية والعقلية في الاختيار؛ فالمسؤولية لا تبنى في الفرد على الإكراه، لإن زوال المؤثر يتلاشى معه التأثير.

إن هذه العناصر تتصل بالمبادئ الأساسية في الدّولة المدنية من حيث أنها تتخللها جميعًا، فلا يمكن الحديث مثلًا عن مبدأ المواطنة دون تمثّل هذه العناصر؛ فالمواطنة باعتبارها من مبادئ الدولة المدنية تقتضي لقيامها في ذات الفرد استعداده النفسي والوجداني للالتزام بمتطلباتها وحضور كامل وجدانه وعواطفه تجاه مجتمعه، وتولّد حرصه على السمو به في كل المستويات والمجالات والتخوّف من تدهوره وانهياره، فتحرك هذه العواطف والرغبات اتجاهه للتفكير وفق ما يفهمه من مصالح تُعلي من شأن وطنه ومجتمعه ويلزم نفسه بها، ووفق هذا الفهم والتمييز يتصرف فيشارك فيما يجب من أعمال اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية مهما كانت العوامل الصارفة عن الوفاء بالالتزام قوية وعميقة ومغرية ومخيفة. وهذا ينسحب على كل مبدأ من مبادئ الدولة المدنية الأخرى.

المسؤولية المجتمعية ومنهجيّة التغيير وفلسفته

لايمكن أن تقوم الدولة المدنية في أي مجتمع إلا إذا تحقق مفهوم المسؤولية المجتمعية في ذات الفرد وفق الشروط التي تمت الإشارة إليها وهي: الاهتمام والفهم والإرادة (إلزام نفسه بها) والحرية والعمل (المشاركة). ويجب أن تنغرس هذه المفاهيم في نفس الفرد ليتولد منها إرادة قوية تجعله يفعل أو لايفعل وفق منظومة فكرية أخلاقية راسخة نابعة من محتوى ثقافته تتأكد قناعته بها داخليًا ويفهمها فهمًا معمقًا واسعًا يشمل الفعل والحكم ومقاصدهما، وهذا الإدراك العميق بما ينطوي عليه من الاهتمام والإرادة والحرية والعمل هي أسس التغيير في المجتمعات وليست الأنظمة والقوانين فالأنظمة والقوانين إن لم تلقَ التزامًا بها فهي وعدمها واحد.

إن سنة التغيير لا تحدث في المجتمعات بإرادة قانونية ولا بخطة تنموية فقد استعانت أندونيسيا بخبرة الدكتور هوراس شاخت وهو عالم اقتصاد ألماني شغل منصب وزير الاقتصاد ورئيس البنك المركزي فيها، وكان له الفضل في رسم البرنامج الاقتصادي الذي أنقذ ألمانيا وأخرجها إلى عالم التطور بعد خسارتها الفادحة في الحرب العالمية الثانية؛ فنجحت تجربته في بلده فقد كانت من صميم مقوماتها الحضارية، ومحيطها الثقافي وتشكلت لدى الناس في بلده قناعة وإرادة وعمل وحرية للعمل في إطار ثقافي مناسب لها، فاستدعته عدد من الدول الإسلامية ومنها أندونيسيا ليطبق خبراته عليها ويخرجها من مأزقها وتخلفها، ورغم كل جهود الدكتور شاخت فشلت هذه التجربة لأنه " لم يأخذ باعتباره الإنسان الأندونيسي فكره ومعتقده ظاهره وباطنه، لقد غفل عن المعادلة التي تؤشر على أن المشروع الذي يُعدّ طبقا لأفكار البعض ويُنفّذ طبقًا لوسائل البعض الآخر لا يفضي إلى شيء (بن نبي، 2000).

إن للدولة – عادة – أهدافًا عامة متجددة، تسعى باستمرار إلى تكّريسها من خلال المناهج المدرسيّة التي تبني قيم الدولة المدنيّة ومبادئها، وتعزز منظومة الأمن والنظام والمواطنة الصالحة، ولا يمكن تصوّر قيام هذه الأفكار في نفوس الطّلبة دون قيام معلم واعٍ بها متمكن منها يدرّسها حسب أصولها العميقة المؤطرة بالأبعاد الحضارية والثقافية وأنساقها الفكرية المستمدة من القيم الإسلامية السمحة، ومن هنا تبرز أهمية برامج تدريب المعلمين التي تركز على هذه الأهداف وتعزز مسؤوليتهم المجتمعية والتي ستنعكس في النهاية على طلبتهم فيتمثلونها فكرًا وعملًا (Sener, 2015). والسّؤال الذي يبقى قائمًا هل عالجت البرامج التربويّة التي تقدم لمعلمي الدراسات الاجتماعية تنمية المسؤولية المجتمعيّة استنادًا إلى منظومة مبادئ شاملة للدّولة المدنيّة؟ وهل تمّ بحث موضوع الدّولة المدنية وتضمين مبادئها في إطار مناهج التربية الوطنيّة أو مواد الدراسات الاجتماعية بشكل عام؟ بعد البحث والتقصي في الدراسات السابقة وجد الباحثان أن الدراسات البحثية التربوية التي تناولت موضوع الدولة المدنية

غير موجودة البتة، وجلّ الدّراسات التي تناولت الدّولة المدنية تم بحثها من وجهة نظر سياسية أو سوسيولوجية فقاما بدراستها من أجل تحديد الإطار النظري للدّراسة، وبناء البرنامج التدريبي الذي قامت عليه، واستخلاص المبادئ الرّئيسة التي تقوم عليها فكرة الدّولة المدنيّة، إضافة إلى ذلك قام الباحثان أيضًا بتقصي الدراسات السابقة التي تناولت أثر برامج تربوية في تنمية المسؤولية المجتمعيّة لعقد المقارنات التي توضح تأثر المسؤولية المجتمعية ونمائها بفعل برامج تربوية عميقة ومنظمة، ومن بين تلك الدراسات التي أمكن للباحثين الاطلاع عليها ما يأتي:

أولًا: الدّراسات التي تناولت فكر الدّولة المدنيّة

أجرى محاسنة (2017) دراسة بعنوان: "موقف حركات الإسلام السياسي من الدّولة المدنيّة في الوطن العربي: دراسة حالات الأردن ومصر والجزائر 1990 – 2014"، وكان الهدف منها بيان موقف حركات الإسلام السياسي من الدّولة المدنيّة في الوطن العربي، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد موقف موحد لدى حركات الإسلام السياسي تجاه الدّولة المدنيّة.

وقدّم أبو هزيم (2017) دراسة بعنوان "المجتمع المدني وبناء الدّولة المدنيّة الديمقراطية: مقاربة سياسية" تؤصل هذه الدراسة لمفهومي المجتمع المدني والدّولة المدنيّة، وأوضحت نتائج الدراسة الصّلة بين المجتمع المدني والدّولة المدنيّة والديمقراطية، كون هذه الثلاث تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية، إضافة إلى أن فعالية المجتمع المدني تزيد من فرص المشاركة السياسية، وتدعم قيم الديمقراطية، وترسخ قيم المواطنة، وسيادة القانون، وهي المكونات الرئيسة للدولة المدنيّة.

وفي دراسة المجالي (2016) الديمقراطية والدّولة المدنيّة في خطاب حوارات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة قدم فيها قراءة تفكيكة للإطار الفكري والخطابي لحركات الإسلام السياسي وبيان مستوى الانسجام أو التنافر مع إفرازات الحداثة كالديمقراطية والدّولة المدنيّة والعلمانية وأساليب التغيير المختلفة والخطاب السياسي المعلن من قبل تلك الحركات نحو اقامة دولة إسلامية وبينت الدراسة الالتباسات المتعلقة حول حقيقة ظاهرة الإسلام السياسي بجوانبها الإيجابية والسلبية، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد نظرية سياسية في التراث الإسلامي.

وأمّا دراسة عودة (2015) الدّولة المدنيّة نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة فقد تناول فيها مفهوم الدّولة المدنيّة ورصد تطور المفهوم وتجدده وأوضح معنى المرجعية وهل هي مرجعية التاريخ الإسلامي أم القرآن أم السنة أم الفقه الإسلامي وخلص الباحث إلى أن الدّولة المدنيّة ذات مرجعية مقاصدية ويعني هذا أن مدنيتها تتمثل في التخلص من الاستبداد العسكري والقبلي ثم بناء تعددية سياسية شاملة بمفهوم يوسّع مفهوم السياسي ليشمل كل التيارات السياسية أيا كانت.

وأمّا دراسة الأنصاري (2014) مفهوم الدّولة المدنيّة في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسيّة، فقد قام بالتأصيل لنموذج إسلامي متميز ومنفتح على الخبرة الإنسانية المتحررة من المرجع القياسي الغربي باستدعاء النصوص الأولى التي أسست لفكرة الدّولة المدنيّة في الفكر الغربي ومراحل تطورها وحتى استقرار معالمها ثم تناول الباحث النصوص التأسيسيّة لفكرة الدّولة المدنيّة من منظور إسلامي ومن ثم مقارنتها بأهم المقومات التي استقر عليها الفكر السياسي الغربي للدولة العصرية وخلص الباحث في مفهوم الدّولة المدنيّة في الفكر الغربي بأنها نقيض الفوضى ونقيض الدّولة التسلطية ونقيض الفكر الإطلاقي.

وفي دراسة بولارد (Pollard, 2014) التي عنوانها "الدولة والمجتمع المدني في الشرق الأوسط العربي" قام الباحث باختبار فكرة: إن توسيع الديمقراطية يؤدي إلى قيام مجتمعات مدنية أكثر حيوية وليبرالية وعلمانية في المنطقة وليس العكس، ولذلك قام بتحليل لتأثير المؤسسات الرسمية للدولة على المؤسسات التطوعية (منظّمات مدنيّة). وقد تم إشراك خمسة أنظمة سياسية عربية شرق أوسطية، شملت سوريا ومصر والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان. كان توقعات الباحث تتمحور حول أن زيادة مقاييس الديمقراطية لها تأثير قوي وإيجابي على مستويات متزايدة من الحيوية والليبرالية والعلمانية في المجتمع المدني وأثر سلبي قوي على مستويات متزايدة من الأصولية في المجتمع المدني في كل دراسة حالة. ووجدت الدراسة، دون استثناء من أي

دولة، أن الخبراء والناشطون في مؤسسات المجتمع المدني يرون أن المؤسسات الرسمية لهذه الدول كان لها تأثير أقوى بكثير على مؤسسات المجتمع المدنيّة وليس العكس.

وأجرت الملكاوي (Malkawi, 2012) دراسة بعنوان "الدولة المدنيّة في الفكر السياسي المعاصر في ضوء دستور المدينة"، وقد هدفت في دراستها إلى تفسير مفهوم الدولة المدنيّة وتوضيح القيم والمبادئ والملامح السياسية التي يقوم عليها هذا المفهوم، لا سيما عندما يستصحبون مع تعريفها جملة شرطية بأنها ذات مرجعية إسلامية. وقد قامت الباحثة بتحليل دستور المدينة باعتباره عقدًا اجتماعيًا تأسيسيًا يعكس الأسس الإسلامية للمبادئ المدنيّة مثل الكرامة الانسانية والعدالة والحرية. واقترحت الدراسة أن النظام السياسي الإسلامي يشتمل على الأساليب السياسية المعاصرة مثل فصل السلطات وسيادة القانون وتبادل السلطات.

ثانيًا: الدراسات تناولت فاعلية برامج في تنمية المسؤولية المجتمعية

قدمت محمد (2016) دراسة بعنوان: أثر تدريس وحدة مطوّرة في التاريخ وفق نموذج الفورمات (4MAT) على تنمية قيم الانتماء الوطني والمسؤوليّة المجتمعيّة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، تكوّنت عينة الدّراسة من طلاب الصّفّ السّادس في محافظة القاهرة، واستخدمت الباحثة المنهجين الوصفي التحليلي وشبه التجريبي، وتكوّنت أدوات دراستها من مقياس قيم الانتماء الوطني، والوحدة المطورة من كتاب التّاريخ للصّفّ السادس، وبطاقة ملاحظة لأداء التلاميذ لقيم المسؤولية المجتمعية، وخلصت الباحثة في دراستها إلى فاعليّة تدريس وحدة وفق نموذج الفورمات على تنمية قيم الانتماء الوطني وتنمية المسؤوليّة المجتمعيّة، كما وجدت الباحثة ارتباطًا قويًا بين قيم الانتماء الوطني وبين تنمية قيم المسؤوليّة المجتمعيّة.

وأجرى عمارة (2016) دراسة بعنوان: فاعليّة برنامج إرشاديّ لخفض السّلوك الفوضوي ودوره في تنمية المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى طلاب جامعة الطائف، وتكوّنت عينة البحث من (20) طالب من طلبة الجامعة، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، وأمّا أدواته فكانت مقياس السّلوك الفوضوي، ومقياس المسؤوليّة الاجتماعيّة، إضافة إلى أن البرنامج الإرشادي الذي تكوّن من (20) جلسة استمر مدة شهرين بواقع 3 جلسات أسبوعيًّا، وكشفت النتائج عن حدوث انخفاض ملحوظ في مستوى السّلوك الفوضوي وارتفاع مستوى المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى أفراد المجموعة التجريبيّة الذين تعرضوا للبرنامج الإرشادي.

وقدّم المشيخي (2016) دراسة بعنوان: فاعليّة برنامج إرشادي في تنمية المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى طلاب جامعة الطائف، وقد اعتمدت الدّراسة على المنهج شبه التجريبي أجريت على عينة قومها (30) طالبًا من الجامعة، وتم تطبيق مقياس المسؤولية الاجتماعيّة قبل تطبيق البرنامج وبعده، وقد تكوّن البرنامج الإرشادي القائم على العلاج الواقعي من (15) جلسة بواقع جلستين أسبوعيّا، وأظهرت نتائج الدّراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطي رتب درجات المجموعة التجريبية والضابطة على مقياس المسؤوليّة الاجتماعيّة لصالح المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج، وأوضحت النتائج ارتفاع المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى الأفراد الذين تعرّضوا للبرنامج الإرشادي.

وأجرى الديب وخليفة (2014) دراسة بعنوان: فعّاليّة برنامج تدريبيّ قائم على مهارات التعلّم التعاونيّ في تنمية المسؤوليّة الاجتماعيّة وتخفيف صعوبات التعلم الاجتماعيّة والانفعالية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالطائف، واعتمدت الدّراسة المنهج شبه التجريبي إذ طُبّقت على عينة قوامها(16) طالبًا من ذوي صعوبات التّعلّم الاجتماعيّة والانفعاليّة، حيث استمر التطبيق مدة (6) أسابيع بواقع (3) جلسات أسبوعيًّا، وقد استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات تمثّلت باختبار الذّكاء المصوّر، واختبار المسح النيورولوجي السّريع، ومقياس تقدير سلوك الطلبة لفرز حالات صعوبات التّعلّم، وقائمة ملاحظة سلوك الطفل، ومقياس المسؤولية الاجتماعيّة، ومقياس صعوبات التّعلّم، ومقياس التقييم الذّاتي، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطي رتب درجات أفراد تلاميذ المجموعة التجريبية في أبعاد مقياس المسؤوليّة الاجتماعيّة (الذّاتية والدّينيّة والأخلاقيّة والجماعيّة والوطنيّة) في القياسين القبلي والبعدي لصالح القياس البعدي.

وقدّمت جاه الرسول (2014) دراسة بعنوان: فاعليّة وحدة مقترحة لمادة التّاريخ قائمة على الأحداث الجارية في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة والمشاركة التّطوعية لدى تلاميذ المرحلة الإعداديّة، اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التّجريبي حيث طُبّق على عينة من طالبات الصّفّ الثالث الإعدادي في في محافظة القيلوبيّة في مصر، واستمر التطبيق مدة شهر بواقع حصتين أسبوعيًّا، كما استخدمت الباحثة مقياس المسؤولية الاجتماعيّة ومقياس المشاركة التطوعية، بهدف قياس أثر تدريس الوحدة فيهما، وتوصلت الدّراسة إلى فاعليّة الوحدة المقترحة في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة لدى عينة الدّراسة.

وقام كيم (Kim, 2002) بدراسة أثر برنامج علاجي في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أطفال المدارس الابتدائية في كوريا، بهدف تنمية السلوك الاجتماعي المسؤول وأظهرت نتائج الدراسة فعالية هذا البرنامج في تحقيق هدفه بعد تطبيقه على العينة التجريبية مدة 8 أسابيع.

في دراسة سايتن (Siteine, 2003) حاول الباحث فيها استكشاف المواطنة في تكنولوجيا التعليم والدراسات الاجتماعيّة بهدف تمكين الطلبة من المشاركة في مجتمع متغير، وخلق مواطن مسؤول في حين تهدف التكنولوجيا إلى تمكين الطلاب من محو الأميّة التكنولوجيّة لفهم وإدراك العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا، وتوصلت الدراسة أن منهج الدراسات الاجتماعيّة وتكنولوجيا التعليم يواجهان صعوبة في تحقيق أهدافهما وينبغي تعزيز الشراكة بين المنهجين لتدعيم المواطنة والتدقيق في برامج التنشئة الاجتماعيّة والسياسيّة في الفصول الدراسيّة.

التعقيب على الدّراسات السّابقة

باستعراض الدّراسات السّابقة سواء تلك التي تناولت الدولة المدنية أم تلك التي تناولت تنمية المسؤوليّة المجتمعية تبين لنا مدى الاهتمام بفكر الدولة المدنية وأهميته في بناء نهج المواطنة السليم، كما أظهرت الدّراسات أهمية المسؤولية المجتمعية في صلاح الفرد وتهذيب السلوك لا سيّما لدى فئة الشباب، ومع أن الدّراسات التي تناولت الدّولة المدنيّة لم تأت في إطار موضوع الدّراسات التّربويّة وسياقها، بل تم تناولها في أُطر دراسات العلوم السّياسيّة أو علم الاجتماع أو دراسات فكريّة عامّة، إلا أن الباحثَين أفادا منها في تكوين المادة العلميّة التي استندا إليها في بناء البرنامج التّدريبيّ الذي قامت عليه الدّراسة، فضلًا عن كتابة إطارها النّظريّ واستحضار مكوناتها لبناء مقياس المسؤولية المجتمعية. ومن هنا يمكن القول: إن هذه الدّراسة تختلف عن الدّراسات السّابقة في مجالها فهي تنتمي إلى العلوم التّربويّة، وفي منهجيتها وتصميمها فهي دراسة تربوية شبه تجريبيّة، ومختلفة في مجال تطبيقها الذي استهدف عينة من معلمي الدّراسات الاجتماعيّة الذين تم بناء معرفتهم بمكونات الدّولة المدنيّة ومبادئها؛ ، كما أنها تختلف في جملة أهدافها فهي تأخذ منحى التّمكين المعرفيّ للمعلم في موضوع الدّولة المدنيّة، وهو منحى جديد في الدّراسات التّربويّة يؤكّد على المعرفة البانية لوعي المعلم، والتي تبصّره بدوره في نقل منظومة فكر الدّولة إلى مواطنيها وغرسه بطرق تربوية ممنهجة، كما تعدّ هذه الدّراسة مختلفة أيضًا بأنها تطبيق عملي لمجموعة الفكر المتراكم حول الدّولة المدنيّة وتحريره ونقله من أُطر التنظير السّياسي إلى ميادين الممارسة العمليّة في السّياق التّعليميّ المدرسيّ الذي يفضي في النهاية إلى تكوين المواطن المنتمي المسؤول.

أمّا الدّراسات التي تناوت تنمية المسؤولية المجتمعيّة فقد لاحظ الباحثان أن الدّراسات السّابقة جميعها لم تتعرض إلى موضوع الدّولة المدنيّة وأثرها في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة، وقد استنتج الباحثان من هذا – في حدود اطّلاعهما– أنها دراسة أصيلة في هذا المجال، ولاحظا أنّها تختلف عن غيرها أيضًا من حيث موضوعها فهي تفحص أثر برنامج قائم على مبادئ الدّولة المدنيّة في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة، ومن حيث عينة الدّراسة فكل الدّراسات السّابقة التي تناولت المسؤوليّة المجتمعيّة كانت عينتها من الطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية، وهذه الدّراسة عينتها من معلمي الدّراسات الاجتماعيّة الذين يمارسون مهنة التّدريس فعلًا، كما لاحظ الباحثان أيضًا أن جميع الدّراسات شبه التّجريبيّة التي عُرضت في دراسات المسؤوليّة المجتمعيّة قد أحدثت أثرًا ذو دلالة إحصائيّة في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة بصرف النظر عن طول مدة التدريب أو قصرها.

ومن هذا المنطلق فإن إعداد برنامج تدريبي –يستهدف معلمي الدراسات الاجتماعية– يقوم على التعريف بمفهوم الدّولة المدنيّة ومبادئها ويبني منظومة المسؤولية المجتمعية يعدّ ضرورة تفرضها الحاجة والتطورات التي نحياها في واقعنا المُعاصر.

مشكلة الدّراسة

إن التغيرات الدراماتيكية التي تمر بها المجتمعات العربية عامّة والمجتمع الأردنيّ على وجه الخصوص في المرحلة الراهنة تستدعي أن نولي اهتمامًا عميقًا لغرس المسؤوليّة المجتمعيّة في نفوس أبنائنا باعتبارهم الأجيال القادمة التي ستصنع المستقبل وتؤثر فيه؛ والمسؤولية المجتمعية هنا تعني تنمية الجانب الخلقي لشخصية الفرد تجاه أسرته ومجتمعه ووطنه وتعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن وتغليب المصلحة العامة على الخاصة والانصياع لسيادة القانون وسؤدده، الأمر الذي سيؤدي الى أن يغير المعلم من مفهوم مهنته وتوجهه نحوها.

ففقدان الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع تجاه مكوناته وحالة الانعزال الشعوري عن مترتبات هذه العزلة الشعورية وآثارها العامة على المجتمع عامة والأفراد بشكل خاص أصبح أمرًا ملفتًا، وهو سبب رئيس في تفاقم المشكلات الاجتماعية اليوم وتوسع منظومة الفساد، ومن هنا يمكن القول: إن مشكلة هذه الدّراسة تكمن في استقصاء أثر برنامج تدريبي قائمٍ على مبادئ الدولةِ المدنيةِ والتعرّف إلى فاعليته في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردنّ.

فرضية الدّراسة

– لا يوجد فرق دالّ إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية على مقياس المسؤولية المجتمعية يُعزى للبرنامج التدريبي.

أهمية الدّراسة

تكتسب هذه الدّراسة أهمّيتها مما يأتي:

– ندرة الدّراسات – في حدود علم الباحثَين– التي تناولت موضوع الدّولة المدنيّة ومبادئها وتوظيفها في أبعاد المسؤولية المجتمعية، وذلك في إطار دراسة تربويّة تجريبية، فجلّ الدراسات حول الدولة المدنيّة تم تناولها في إطار فكري سياسي أو سوسيولوجي ولم يعثر الباحثان على دراسة تتناول مبادئ الدولة المدنية وتأثيرها في المسؤولية المجتمعيّة.

– تقدم إطاراً معرفيًّا عامًّا يدعم الأدب النظري والعملي حول الدولة المدنية والمسؤولية المجتمعية ويؤكّد الوظيفة العميقة للدولة المدنيّة، وكيفية تكوين أيديولوجيتها في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية.

– ستلفت نظر التربويين إلى أهمية بناء فكر المعلمين بموضوع الدولة المدنية ومبادئها وتقويته، والمدى الذي يمكن تسهم فيه هذه البنية الفكرية في تحسين تعليم مواد الدّراسات الاجتماعيّة وتعلمها، ولا سيّما التربية الوطنية.

– تكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا في توفيرها أدوات تتمثل في البرنامج التدريبي الذي تم تطويره في إطار الدراسة، ومقياس المسؤولية المجتمعية واللذان يمكن أن يفيدا الباحثين المهتمين بالمشكلة قيد الدراسة.

هدف الدّراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدّراسة في الكشف عن مدى فاعليّة البرنامج التدريبيّ المقترح القائم على مبادئ الدولة المدنيّة في تحسين مستوى المسؤوليّة المجتمعية وتنميتها لدى عينة من معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردن.

المصطلحات والتعريفات الإجرائيّة

البرنامج التدريبي: تنظيم منطقي لمجموعة من الإجراءات والأساليب والأنشطة التي تهدف إلى إكساب المتدرب مجموعة من المعارف والمهارات المترابطة لترتقي بكفايته في الموضوع المقصود (العكول والسعودي، 2016).

ويعرّف في هذه الدراسة بأنه مجموعة من الإجراءات والأنشطة والمعارف والمهارات التي يستخدمها المدرّب بهدف الارتقاء بكفاءة المعلمين المستهدفين في مبادئ الدولة المدنيّة لتنمية حس المسؤوليّة المجتمعيّة، ويقاس أثره بالدرجة التي يحصل عليها المتدرّب في الاختبارات البعديّة التي تطبق بعد تنفيذ البرنامج.

الدولة المدنيّة: هي دولة ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبيّة لتكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرّر ومن يشرّع ومن يحاسب، تنحني لإرادة الأغلبية، وتحترم حقوق الأقلية، وتنظم التداول السلمي على السلطة، وتقرّ بمبدأ فصل السلطات، وتقيم قطيعة مع كل مفردات التسلّط والاستبداد والفكر الإطلاقي الواحد (الأنصاري، 2014).

ويقصد بها في هذه الدراسة مجموعة المبادئ التي يتضمنها البرنامج: الفصل بين السلطات، والمشاركة السياسية، والتعددية السياسية، وقيم المواطنة، والديمقراطية، وسيادة القانون.

المسؤوليّة المجتمعيّة: هي مسؤوليّة الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها (عثمان، 1993) أو إدراك الفرد ويقظته ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي (الحارثي، 2013) ، ونعرفها إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها: مجموع الدرجات التي يحصل عليها المبحوث على مقياس المسؤوليّة المجتمعيّة المستخدم في هذه الدّراسة.

معلمو الدراسات الاجتماعية: هم المعلمون الذين يدرّسون المباحث التي تختص بتنظيم المجتمع وتطوير الإنسان في وزارة التربية والتعليم في الأردن وهي: التاريخ والجغرافيا والتربية الاجتماعية والوطنية.

حدود الدّراسة ومحدداتها

– الحدّ الموضوعي: اقتصرت الدّراسة على بناء برنامج تدريبي وتطبيقه على مجموعة من معلمي الدّراسات الاجتماعيّة بهدف فحص أثره في تنمية مسؤوليتهم المجتمعية.

– الحدّ المكاني: اقتصرت الدّراسة على عينة عشوائية من معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في مديرية قصبة عمان من محافظة العاصمة لقربهم من مكان عمل الباحث وسهولة التواصل معهم.

– الحدّ الزماني: تم تطبيق برنامج هذه الدّراسة في نهاية الفصل الدراسي الثاني من السنة الدّراسية 2018/2017م في الفترة الممتدة من 6/23 إلى 2018/6/28 بواقع (19) ساعة تدريبية.

– تتحدد نتائج الدراسة الحالية بخصائص البرنامج التدريبي الذي قام الباحث ببنائه وبمحددات صدق أداة القياس المستخدمة وثباتها.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدّراسة من جميع معلمي الدّراسات الاجتماعية المعيّنين رسميًا والذين يدرّسون في المدارس الحكومية في مديرية التربية والتعليم للواء قصبة عمان في العام الدراسي 2018/2017 والبالغ عددهم (193) معلمًا ومعلمة، وذلك حسب إحصائية قسم الموارد البشرية في المديرية للعام 2018م، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية مكوّنة من (42) معلمًا ومعلمةً تم توزيعهم على نحو عشوائي إلى مجموعتين تجريبية وضابطة بواقع (21) معلمًا ومعلمة في كل مجموعة منها.

منهجية الدراسة

استخدم الباحثان المنهج شبه التجريبيّ الذي يتناسب مع إجراءات هذه الدراسة ويحقق أهدافها، وذلك بإعداد برنامج تدريبيّ قائم على مبادئ الدولة المدنية وتطبيقه على العينة التجريبية لهذه الدراسة، ثم تطبيق مقياس المسؤولية المجتمعية على العينة بعد تنفيذ البرنامج ليتعرف الباحثان على أثره في تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردن.

البرنامج التدريبيّ

أولًا: إجراءات بنائه

تم بناء البرنامج التدريبي القائم على مبادئ الدولة المدنية وفق المراحل الآتية:

– مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها.

– استخلاص المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة المدنية.

– إعداد خطة تدريبية لكل مبدأ من المبادئ الستة التي قامت عليه الدولة المدنية.

– للتحقق من صدق البرنامج تم عرضه على عدد من المتخصصين في الدّراسات الاجتماعية من أساتذة جامعات متخصصين في المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية، والعاملين في إدارة الكتب المدرسية وتأليف المناهج، إضافة إلى عدد من مشرفي التخصص العاملين في عدد من مديريات التربية والتعليم في الأردن، وذلك لإبداء الرأي حول البرنامج من حيث بنيته ووضوح المبادئ الأساسية التي قامت عليها الدولة المدنية وكفايتها وانتمائها، وسلامة المادة العلمية فيه، واقتراح مايرونه مناسبًا من أفكار وصياغات تثري محتواه.

ثانيًا: مكونات البرنامج:

تكوّن البرنامج التدريبي من العناصر الآتية:

– مقدمة البرنامج

– وصف البرنامج التدريبي

– اسم البرنامج: برنامجٍ تدريبيٍّ مُقترَح قائمٍ على مبادئ الدّولة المدنيّةِ في تنميةِ المسؤوليّةِ المجتمعيّةِ لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة في الأردنّ.

– الفئة المستهدفة للبرنامج: معلمو الدّراسات الاجتماعيّة لطلبة المرحلة الأساسيّة.

– الهدف الرئيس للبرنامج: زيادة معرفة معلمي الدّراسات الاجتماعية في الأردن بالقضايا المتصلة بمبادئ الدّولة المدنية، وأهدافها وخصائصها ورفع حسّ المسؤوليّة المجتمعيّة لديهم تجاه أنفسهم وعملهم والجماعة التي ينتمون إليها وتنمية البُعد الأخلاقي لديهم.

– الأهـــــداف التفصيلية للبرنامج التدريبي

- تعريف المعلمين بمفهوم الدّولة المدنيّة.
- تنمية وعي المعلمين بالمبادئ العامّة للدّولة المدنيّة وخصائصها.
- إعداد المعلمين معرفيًا بالإشكاليات التي تُطرح حول مبادئ الدّولة المدنيّة.
- تنمية وعي المعلمين بأهميّة المسؤوليّة المجتمعيّة ودورها في البناء المجتمعيّ الحضاريّ.
- بناء مفهوم الانتماء لمهنة التعليم لدى معلم الدّراسات الاجتماعيّة في الأردن وتعزيز إيمانه بأهمية دوره في بناء مستقبل دولته ووطنه.
- تدريب المعلمين على توظيف البرنامج في تدريس مواد الدراسات الاجتماعية.
- الكشف عن مكونات البرنامج التدريبي وإجراءات تنفيذه.
- استخدام أساليب التقويم المتبعة في البرنامج وتوظيفها في تقويم أداء الطلبة.
- تدريبهم على استخدام الوسائل والأدوات المناسبة في تطبيق مضمون البرنامج في تدريسهم.

– جلسات البرنامج: تكوّن البرنامج من 19 جلسة تدريبية موزعة على 6 أيام، بمعدّل ثلاث جلسات يوميًا، مدّة الجلسة الواحدة (60) دقيقة، وفيما يلي توضيح لمحتواه:

– اليوم الأول: هدفت الجلسات الأربع في هذا اليوم إلى التعارف بين المشاركين والمدرب لكسر الجمود (Icebreaker) وبناء علاقة تفاعليّة إيجابيّة، وتعريف المتدربين بالبرنامج التّدريبيّ وماهيته وأهم أهدافه وكيفية تنفيذه، كما هدفت بقية الجلسات إلى أن يميّز المتدربون بين مفهومي الدّولة والدّولة المدنيّة والمجتمع المدني، وأن يدركوا مبادئ الدّولة المدنيّة في سياق نشأتها.

– اليوم الثاني: هدفت الجلسات الثلاث في هذا اليوم إلى أن يميّز المتدربون بين مفهوميّ الدّولة المدنيّة والدّولة الدّينيّة وملاحظة تطور الدّولة الدّينيّة في سياقه التاريخيّ والجغرافيّ، ومعرفة خصائص الدّولة الدّينيّة في سياق نشأتها الغربيّة.

– اليوم الثالث: هدفت جلساته الثلاث إلى تحديد مفهوم الدّيمقراطيّة وعلاقته بمفهوم الدّولة المدنيّة، وملاحظة أهمّيّة الحكم الدّيمقراطيّ في دفع عجلة التنمية في الدّولة المدنيّة ومعرفة الاتجاهات والمواقف داخل الفكر الإسلاميّ نحو الدّيمقراطيّة.

– اليوم الرابع: هدفت جلساته الثلاث إلى التعريف بالمبدأين: الفصل بين السّلطات والمشاركة السّياسيّة في العرف الدّيمقراطيّ، وبيان أهمّيّة مبدأ الفصل بين السّلطات في منع استبداد أي سلطة وتحقيق مبدأ المراقبة والحكم الرشيد، ومعرفة أهمّيّة المشاركة السّياسيّة وحدودها وفلسفتها في فكر الدّولة المدنيّة. وكيف تكون المعارضة السّياسيّة مشاركة سياسيّة أيضًا.

– اليوم الخامس: هدفت جلساته الثلاث إلى تحديد مفهوم مبدأ التعدديّة السّياسيّة ومبدأ سيادة القانون في الفكر الإسلاميّ والفكر المعاصر، والكشف عن ممارسات التعدديّة السّياسيّة في سياق التاريخ الإسلاميّ والتوفيق بينه وبين كونه مبدأ من المبادئ الدّيمقراطيّة، وبيان أهمّيّة سيادة القانون وتحقيق معنى المساواة في المجتمع المدني.

– اليوم السادس: هدفت جلساته الثلاث إلى تعريف المعلمين بمدلول المواطنة ومفهومها، وأن يلمّ بالمحاور الأساسيّة التي يرتكز عليها تدريس المواطنة، وأن يستنتج خصائص المواطن المطلوبة في المجتمع المعاصر وملامحه.

– مدة تطبيق البرنامج: تم تطبيق البرنامج في نهاية الفصل الدراسي الثاني من السنة الدّراسية 2018/2017م في الفترة الممتدة من 6/23 إلى 2018/6/28.

– الأدوات المستخدمة: تم استخدام مجموعة كبيرة من الأدوات التي يسّرت توصيل المادة التدريبية للمعلمين مثل: حاسوب محمول (لاب توب)، جهاز عرض رأسي (داتا شو)، أقلام تخطيط عريضة، ورق أبيض حجم A4، ورق لوحي كبير (Flip Chart) .. إلخ.

الأساليب المستخدمة: الحوار والمناقشة، المحاضرة التفاعلية، العمل الفردي المستقل، عمل الأقران، والعمل في مجموعات.

الاستراتيجيات المستخدمة: اثن ومرر، الدوائر السقراطية، العصف الذهني، المقارنة والمقابلة، استراتيجيات تدريس المفاهيم، فكر –شارك – ناقش.

أداة الدّراسة

قام الباحثان بتطوير مقياس المسؤوليّة المجتمعيّة (Social Responsibility Scale) بعد الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسؤولية المجتمعية ومراجعة عدد من مقاييس المسؤوليّة المجتمعيّة في مظانّها في الدراسات الجامعيّة والبحوث التربويّة مثل: مقياس عوض وحجازي(2013)، ومشرف (2009)، وقاسم (2008)، والصمادي والزعبي (2007).

واشتمل المقياس في صياغته الأوليّة على 42 فقرة، توزعت على أربعة مجالات رئيسة: المسؤولية الذاتية 8 فقرات، والمسؤولية اتجاه العمل 10 فقرات، والمسؤوليّة الجماعيّة 18 فقرة، والمسؤولية الأخلاقيّة 16، وتم تحديد بدائل الفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي.

صدق الأداة

وللتأكد من صدق المقياس تم عرضه بصورته الأولية على 10 محكمين من أساتذة في الجامعات الأردنية، وبعض المشرفين التربويين المتخصصين في الإشراف على مادة الدراسات الاجتماعية من عدة مديريات في المملكة الأردنية الهاشمية فضلًا عن محكمين من إدارة المناهج ومحكّم واحد من مركز التدريب التربوي في الوزارة، وقد طلب الباحثان إليهم إبداء آرائهم في الأداة

للحكم على كفايتها ودرجة ملاءمة الفقرات للمجالات، وسلامة لغتها، وإجراء ما يرونه مناسبًا على فقراته من إضافة أو حذف أو تعديل، وفي ضوء ملاحظاتهم وآرائهم عُدلت صياغة بعض الفقرات أو حذفها والتي اتفق محكمان فأكثر على تعديلها، كما تم حذف فقرة من المسؤولية الجماعية ليخرج المقياس بصورته النهائية مكوناً من (41) فقرة.

ثبات الأداة

وللتحقق من ثبات الأداة استخرجت معاملات ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) وقد بلغ معامل الثبات للمقياس (0.95) وتعدّ هذه القيمة كافية للحكم بثبات الأداة و استخدامها في الدراسة.

إجراءات الدراسة

تم اتباع الإجراءات الآتية لتحقيق أهداف الدّراسة:

- الحصول على الموافقات اللازمة لإجراء الدراسة.
- إعداد أداة الدراسة وهي مقياس المسؤولية المجتمعية والتحقق من دلالات صدقه وثباته.
- إعداد البرنامج التدريبي القائم على مبادئ الدولة المدنية.
- عرض البرنامج على محكمين ذوي اختصاص والتحقق من صدقه الظاهري.
- القيام بالتطبيق القبلي لمقياس المسؤولية المجتمعية، قبل بدء تطبيق المعالجة التجريبية.
- إعادة تطبيق المقياس بعد الانتهاء من المعالجة التجريبية.
- تفريغ استجابة أفراد العينة التجريبية ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج (SPSS).
- الوصول إلى النتائج ومناقشتها وعرض التوصيات.

المعالجة الاحصائية

تم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدّراسة كما يأتي:

لاختبار فرضية الدراسة تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لدرجات استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة واستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات المعلمين في المجموعتين التجريبية والضابطة على مقياس المسؤولية المجتمعية في التطبيقين القبلي والبعدي، وتم استخدام اختبار تحليل التغاير المشترك الأحادي (ANCOVA) لضبط (حذف) الفروق بين المتوسطات للمجموعتين في التطبيق القبلي للاختبار، والكشف عن دلالة الفروق في متوسطات استجابات المعلمين في المجموعتين على التطبيق البعدي للمقياس.

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بناء برنامج تدريبي في الدراسات الاجتماعية قائم على مبادئ الدولة المدنية، واختبار أثره في تنمية المسؤوليّة المجتمعية لدى معلمي الدّراسات الاجتماعيّة وقد نصت الفرضية التي قامت عليها الدراسة: لا يوجد فرق دالّ إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية على مقياس المسؤولية المجتمعية يُعزى للبرنامج التدريبي.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام البيانات الإحصائية الناتجة عن استجابة معلمي عينة الدراسة في التطبيق البعدي لمقياس المسؤولية المجتمعية ويبين الجدول (1) حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المعلمين في العينة التجريبية الذين خضعوا للبرنامج وعددهم (21) معلمًا ومعلمة والعينة الضابطة من المعلمين والمعلمات الذين لم يخضعوا لأي تدريب وعددهم أيضًا (21) معلمًا ومعلمة.

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعتين الضابطة والتجريبية على مقياس المسؤولية المجتمعية قبل تطبيق البرنامج وبعده

التطبيق	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
قبلي	التجريبية	4.3595	.34003	21
	الضابطة	4.3165	.24492	21
بعدي	التجريبية	4.5938	.33718	21
	الضابطة	4.4239	.23443	21

ويتضح من الجدول (2) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين على مقياس المسؤولية المجتمعية للمجموعتين التجريبية والضابطة القبلي واستجاباتهم البعدية، ولتحديد ما إذا كانت هذه الفروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات المعلمين على المقياس في المجموعتين التجريبية والضابطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وبهدف عزل الفروق في استجابات المعلمين في المتغير المصاحب وأثره – إن وجد– وهو استجابات المعلمين القبلية على مقياس المسؤولية المجتمعية؛ فقد تم تطبيق تحليل التغاير (ANCOVA) ويبين الجدول (2) نتائج تحليل التغاير لاستجابات المعلمين عينة الدراسة بعد تطبيق البرنامج وعددهم (21) معلمًا ومعلمة.

جدول (2)

نتائج تحليل التغاير (ANCOVA) للفروق بين المتوسطات الحسابية البعدية للمجموعتين التجريبية والضابطة على مقياس المسؤولية المجتمعية وفقًا لمتغير مجموعة الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسطات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مقياس المسؤولية المجتمعية قبلي	.976	1	.976	16.453	.000
المجموعة	.220	1	.220	3.710	.062
الخطأ	2.196	37	.059		
المجموع	**857.532**	42			

يتضح من جدول (2) أن الدلالة (.062) قد اقتربت من (0.05) ومع ذلك فهي تشير إلى عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعة التجريبية والضابطة على مقياس المسؤولية المجتمعية تعزى للبرنامج التدريبي، وهذا يعني أن البرنامج لم يُحدث أثرًا دالّاً في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وإن كان قريبًا من ذلك، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه " لا يوجد فرق دالّ إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطي درجات المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية على مقياس المسؤولية المجتمعية يُعزى للبرنامج التدريبي.

وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة سايتن (Siteine, 2003) التي توصلت إلى أن منهج الدراسات الاجتماعيّة وتكنولوجيا التعليم يواجهان صعوبة في تحقيق أهدافهما وينبغي تعزيز الشراكة بين المنهجين لتدعيم المواطنة والتدقيق في برامج التنشئة الاجتماعيّة والسياسيّة في الفصول الدراسيّة. وهذه تنطوي على إشارة مهمة وهي أن المسؤولية المجتمعية لا ينظر إليها جزيرة منفصلة عن عالمها بل لابد من اتصالها مع سياقها الأصيل الذي ينسجها عبر الزمن باحكام وإتقان.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات سابقة مشابهة في تصميمها من حيث قياس أثر برنامج تدريبي معيّن في تنمية المسؤولية المجتمعية، مثل دراسة المشيخي (2016) ومحمد (2016) وجاه الرسول (2014)، ودراسة الديب وخليفة (2014) ودراسة الحارثي (2013). ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن طبيعة الموضوع الذي تناوله الباحث " الدولة المدنية" باعتباره

برنامجًا تدريبيّا يختلف عن تلك الدراسات التي قدمت إما برامج إرشادية وإما محتوى يركز على جوانب المسؤولية المجتمعية وإما استراتيجيات تخدم المسؤولية المجتمعية تم التفاعل فيها مع طلبة الجامعات والمجالس المحلية وطلاب المدارس بتفاوت مراحل دراستهم، ثم قاست تأثيرها على جانب المسؤولية المجتمعية؛ فكأن هذه البرامج والمحتوى والاستراتيجيات قامت بتقديم خطوات إرشادية للوصول الى مستوى أعلى في حضور المسؤولية المجتمعية في تصرفات الطلبة وأقوالهم فكانت نتيجتها حضور واضح لهذا التأثير.

لكن المهمة تصبح أعسر في برنامج تدريبي قائم على الدولة المدنية ومبادئها، فالمفهوم شائك ومشوش وفيه اختلاف كبير بين التيارات الفكرية العاملة في الساحة السياسية، التي تقف قُبالته موقف الريبة والشك والرفض، وهو أيضًا برنامج مقدم لمعلمي الدراسات الاجتماعية الذين تشكلت خلفياتهم الثقافية وتلوّنت بمحيطهم الاجتماعي وتأثروا بتوجهات فكرية معينة أي أنهم اكتسبوا مواقف من الدولة المدنية، وبالتالي فإن نتائج البرنامج الإيجابية لن تكون سريعة بسبب وجود قناعات مسبقة ومواقف قبلية تحول دون الاكتساب الجديد.

فضلًا عن أن تعريف الباحث لمفهوم المسؤولية المجتمعية باعتبارها إلزام الفرد ذاته بأمر (يفعله أو لا يفعله) يتعلق به شخصيًا أو بمجتمعه أو بوطنه منطلقًا من إرادته لهذا الأمر والتزامه نحوه واهتمامه به وإدراكه لعلاقاته بغيره في إطار هذا الالتزام، والمشاركة الفاعلة به ضمن سياقه الاجتماعي في إطار من حرية الاختيار الكاملة النفسية والعقلية؛ فإن هذا المفهوم الواسع والمركب للمسؤولية المجتمعية يقتضي بناء منظومة أخلاقية معيارية للفرد يسترشد بها في تعاطيه مع قضاياه أو أحكامه على نفسه وعلى الآخرين، وهذه المنظومة الأخلاقية المعيارية لا تُبنى بمجموعة تعليمات ولا منظومة قوانين مجردة بل هي تربية مستمرة في إطار منهجي منظم يحتل فيه المربي أو المعلم دور القدوة الذي يُؤتسى به لتحقيقها.

والدولة المدنية بما تقوم عليه من مبادئ قويمة تنطوي على منهج منظم وقوي يوضح الهدف من وجود الدولة وعلاقة المواطن بها وبالمجتمع في تحقيق هذا الهدف، ولكن حتى تنغرس هذه المفاهيم في نفسه ويتولد عنها إرادة الفعل وتنتج آثارها المتوخاة فلا بد من التربية عليها وفق حرية كاملة تتشكل بها قناعة الفرد الذاتية، ومن هنا يمكن الخلوص إلى أن البرنامج التدريبي وإن كان يُحقق جانبًا مهمًا في تشكيل قناعة الأفراد – وهذا الذي يستشف من اقتراب الدلالة من (0.05)، ولكن التغيير الفكري المؤثّر في سلوك الأفراد يحتاج إلى زمن يتصيّر فيه، فالأفراد حتى يغيّروا قناعاتهم وسلوكاتهم يلزمهم نماذج يأتسون بها ويتبيّنون فيها ثمرات الالتزام بها على ذواتهم وعلى الآخرين، ومن هنا يمكن الإقرار بأن هذه النتيجة كانت على وشْك التحقق لو أن الصيرورة الزّمنية كانت متاحة لها، فالزّمن له الدور الأمثل في تحقيق نتائج أي برنامج يستهدف تغييرًا في القناعات الفكرية أو تشكيلها، ليتحقق به استدامة الفكر القائم على المسؤولية المجتمعية التي تنتج استدامة لنتائجها وثمراتها التي تنعكس على الدولة والمجتمع تقدمًا وازدهارًا.

لقد قدم الباحث في البرنامج التدريبي تأطيرات تنظيرية عديدة لتطور مفهوم الدّولة المدنيّة وطبيعة تشكلها في السياق الثقافي والفكري الغربي، وهي – لاشك– مقدمات ضرورية لفهم فكرة الدولة المدنية، ولكن طبيعة تمثّلها في فكرنا يحتاج إلى أفراد مشبعين بثقافتنا العربية الإسلامية، منفتحين على الأفكار الجديدة التي لاتستلب هويتنا وثقافتنا، ونستطيع توظيفها في سياقها المحدد لها دون الارتباط بخلفياتها التاريخية الغابرة واستدعاء لكل الأوهام والافتراضات التي تُخرج الأمور عن منطقها الطبيعي. هذا فحوى حوارٍ كان يدور بين المعلمين المشاركين في الورشة، وهو يمثل حالة عامة بين كل أطياف المجتمع العربي، فكر مثقل بكل الهواجس التأمرية الاستعمارية، وهو إن كان له مايبرر حضوره في فكرنا إلا أنه يعطل الانطلاق إلى مشارف جديدة وآفاق أُنُف عذراء، بدعوى أن هذا الباب كله يجب أن يغلق على قولة المثل الدارج "الباب الذي يأتيك منه ريح أغلقه واستريح". وقد سبب الموقف من الفكر الوافد من قبل ركودًا في الفكر الإسلامي أوقف تقدمه قرونًا ما زلنا نعاني تبعة نتائجه إلى يوم الناس هذا.

هذا الموروث الثقيل الذي يستصحب الطروحات الجديدة التي تأتي من أصول ثقافية غربية، عادة لا تقوّم بشكل جيد لوزنها بما تستحق أن توزن به من النظر والاستقراء والتمحيص وغالبًا ما يقابل حضورها من تيارات الفكر الإسلامي بالرفض المطلق، وبالقول بين ظهرانينا كتاب الله وسنة رسوله فيهما غَناء وكَفاء. وهو قول حق أريد به باطل كما قال الإمام علي كرّم الله وجهه؛ فالقرآن كتاب الله فيه ما يصلح ديننا ودنيانا ولكن ثمة مشترك إنساني من رصيد الخبرة المتراكم الذي حثنا الشرع على الاستفادة منه والبحث فيه، وقد ناقش ابن رشد هذه المسألة باستفاضة في كتابه البارع الرائع "فصل المقال" فبين فيه أن الاستعانة بالأقدمين واجب بالشرع إذ كان مغزاهم في كتبهم ومقصدهم هو القصد الذي حثنا الشرع عليه؛ بل ضبط هذه المسألة ضبطًا دقيقًا بقوله نقبله إن كان صوابا وننبه عليه إن خالف الصواب، وأسهب ابن رشد في ذكر الأدلة المنطقية ليبين أن المعرفة تقتضي استفادة المتأخر من المتقدم؛ فالصنائع تحتاج إلى التراكم المعرفي فإنه ليس من صناعة يقدر أن يُنشئها واحد بعينه. فمن مَنَعَ الحكمة مَن هو أهلٌ لها كمن منع العطشان الماء البارد العذب حتى مات لأن قومًا شرقوا به؛ فإن الموت بالماء عن الشَرَق أمر عارض، وعن العطش ذاتي ضروري؛ فكم فقيه كان الفقه سببا لقلة ورعه وخضوعه بل أكثر الفقهاء هكذا نجدهم، وصناعة الفقه إنما تقتضي الفضيلة العلمية فهل يستوجب هذا حذف صناعة الفقه وتحريمها؟ (ابن رشد، 1983).

وبسبب غياب منهجية القبول والرفض البسيطة التي حددها ابن رشد في مقولته الرائعة الآنفة، نشأ فينا حاجز نفسي يمنع قبول مايفد إلينا وهو إتجاه يجب كسره، وقلة ثقة بعقولنا وتغييب لها يجب استردادها. هذا الغليان الفكري هو سبب كبير في انسداد مسارب الفكر والانغلاق العقلي عند فئة الشباب، ولذلك يجب أن يتم العمل على تغيير هذه القناعات ليس لإقناعهم برأي نقيض بل من أجل تحكيم العقل وعدم تضليله ورفض الأحكام المسبقة على الأمور، هذا الاتجاه العقلي الذي يجب أن يسود كل ميادين تعلمنا، ولذلك فالتربية والتنشئة هما السبيل الأمثل لهذا والزمن كفيل بتحقيقهما.

النتائج العامة للدراسة

اتضح من نتائج هذا البحث الآنفة أن الدّولة المدنية تنطوي على منهجيّة فكريّة منظمة تبين حقوق المواطنة وواجباتها في إطار من المسؤولية المجتمعيّة التي تجعل الفرد يفكر في عواقب تصرفاته وانعكاسها على حياته اليومية بصفته فردًا في كينونة مجتمع يسعى نحو الصالح العام، وليس فردًا نائيًا بذاته عن جماعته ومحيطه يسعى نحو مصالح شخصية ومنافع آنية، وهذا ما لوحظ من الفروق بين استجابات المعلمين في المجموعة التجريبية واستجابات المجموعة الضابطة وهي وإن لم تكن دالّة فهي فارقة وكادت أن تصل إلى مستوى الدّلالة لولا أن هذه المنهجيّة الفكريّة تحتاج إلى زمن أطول لبنائها على قواعد متينة من العمل والتربية والتنشئة التي تهتم بالتفاصيل وتراعيها.

ومن هنا يمكننا القول أن المنظومة الفكرية للدولة المدنيّة تسهم في تنمية المسؤولية المجتمعيّة؛ لأنها تنطوي على منهجية تغيير عميقة تشمل الممارسات اليومية للفرد بصرف النظر عن نوعها ومجالها سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وهي تحمّله مسؤولية تجاه مجتمعه بكل أبعاده سواء أكانت نفسه أم جماعته أم عمله أم منظومة الأخلاق التي يتبنّاها المجتمع، ولكن هذه المنظومة الفكرية للدولة المدنيّة التي تغيّر في ممارسات الأفراد تحتاج إلى الزمن الذي تتصيّر فيه وتأخذ مفعولها، ولذلك يجب أن تُدمج هذه المنظومة بالمنهج بمفهومه الواسع العميق الذي يضم الكتب المدرسية، وفكر المعلم، وثقافة المدرسة، وأن يكون هذا الدمج بوعي وبمنهجية منظمة تُدرك آليات بناء الوعي في الأفراد ومتطلباته، وتدرك المآلات والعواقب والآثار التي تنعكس على الصالح العام للمجتمع وليس على ذات الفرد ومصالحه الخاصّة، وهذا ما أكدت عليه هذه الدّراسة في نتائجها.

التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه هذه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:

– إعطاء الدولة المدنية مزيدًا من الاهتمام من قبل المسؤولين في الميدان التربوي وضرورة غرس مبادئها لدى النشء بوصفها برنامج عمل وحياة، ومنظومة أخلاقية متكاملة تبني لديهم قيم المواطنة الصالحة والانتماء الحقيقي للوطن وأرضه وترابه.

– الاستفادة من قائمة مبادئ الدولة المدنية التي استخلصها الباحث من الأدب النظري للدولة المدنية.
– الاستفادة من البرنامج التدريبي المقترح في موضوع الدولة المدنية الذي أعده الباحث لأغراض تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية ومشرفيهم ومؤلفي مواد المبحث وفريق التنمية المهنية للمعلمين.
– تضمين مباحث الدراسات الاجتماعية موضوعات الدولة المدنية ومبادئها بطريقة منهجية منظمة كاملة تشمل جميع الصفوف والمراحل العمرية وفق مصفوفة المنهج.المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأنصاري، أحمد (2014). مفهوم الدّولة المدنيّة في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بدوي، أحمد زكي (1982). معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

تيرنر، توماس (2005). الدراسات الاجتماعية في المرحلة الابتدائية، (ترجمة رشيد خضر). ط2. دبي: دار القلم للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نشر في عام 1994).

جاه الرسول، إيمان (2014). فاعلية وحدة مقترحة لمادة التاريخ قائمة على الأحداث الجارية في تنمية المسؤولية المجتمعية والمشاركة التطوعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. مجلة العلوم التربوية. 22(4). 191– 224.

الحارثي، فاطمة بنت عبدالله (2013). فاعلية استخدام الوسائط المتعددة في تعليم المسؤولية المجتمعية لدى أطفال ما قبل المدرسة الابتدائية في مدينة الطائف (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية.

الحسين، اعبوشي (2013). جدليّة الصّراع في شأن الطبيعة الدينية والمدنية للدولة في المغرب. المؤتمر السنوي الثاني: الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي. المجلد الثاني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر. ص 31 – 61.

خريشه، علي كايد (2011). واقع استخدام معلمي الدّراسات الاجتماعيّة للحاسوب والانترنت. مجلة جامعة دمشق. 27(1+2). 653– 690.

الدّيب، محمد مصطفى و خليفة، وليد السّيد (2014). فعالية برنامج تدريبي قائم على مهارات التعلم التعاوني في تنمية المسؤولية الاجتماعية وتخفيف صعوبات التّعلم الاجتماعية والانفعالية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالطائف. المجلة الدّوليّة التّربويّة المتخصصة. 3(2). 123– 182.

ديوي، جون (1978). المدرسة والمجتمع، (ترجمة أحمد حسن الرحيم). القاهرة: دار مكتبة الحياة. (نشر العمل الأصلي في عام 1900).

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد (ت 595 هـ/1198م). فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من اتصال. (تحقيق محمد عمارة). دار المعارف. القاهرة. 1983م.

الشريف، رحاب (2014). الإسلاميون والدولة المدنية: قراءة في جدلية العلاقة بين الدين والسياسية: " تجربة الحركة الإسلامية السودانية نموذجًا". مجلة دراسات مجتمعية. 11. 29 – 72.

صالح، محمد (2013). العلاقات الدينية المدنية. المؤتمر السنوي الثاني: إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة. مصر. 33–58.

الصمادي، أحمد والزعبي، فايز (2007). أثر الإرشاد الجمعي بطريقة العلاج الواقعي في تنمية المسؤوليّة الاجتماعيّة لدى عينة خاصة من الطلبة الأيتام. مجلة العلوم التربوية والنفسية. 8(1). 111– 131.

عبد الحسن، زينة (2017). المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة. مجلة البحوث التربوية والنفسية. 2. 619 – 647.

عبد العزيز، هشام (2011). الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية. استرجع بتاريخ 2018 /7/4 من: https://kenanaonline.com/.

عثمان، سيد أحمد (1993). المسؤوليّة الاجتماعيّة دارسة نفسية – اجتماعية. مقياس المسؤوليّة الاجتماعيّة واستعمالاته. ط3. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عثمان، سيد أحمد (1986). المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة – دراسة نفسية تربوية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

العكول، غادة و السعودي، خالد (2016). أثر برنامج تعليمي قائم على مبادئ Risk في التحصيل والتفكير الناقد في مبحث التربية الإسلامية لدى طالبات الصف الثامن الأساسي في الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. 2(12). 223– 237.

عليان، خالد (2012). الدولة الدينية والدولة المدنية. مؤتمر بيت المقدس الثالث. جامعة القدس المفتوحة. فلسطين.

عليوة، سعيد (2007). الطريق إلى الدولة المدنية: مداخل إبداعية للإصلاح السياسي. مجلة المدير العربي. 177. 55– 67.

عمارة، وليد محمد (2016). فاعلية برنامج إرشادي لخفض السلوك الفوضوي ودوره في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة الطائف. مجلة الإرشاد النفسي. 48. 1– 52.

عودة، جاسر (2015). الدّولة المدنيّة: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة. ط1. بيروت: الشّبكة العربية للأبحاث والنشر.

عوض، حسني و حجازي، نظمية (2013). واقع المسؤوليّة المجتمعية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة وتصور مقترح لبرنامج يرتكز إلى خدمة الجماعة لتنميتها. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات. 30(1). 97–138.

قاسم، جميل محمد محمود (2008). فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المجالي، نياز عبد الكريم (2016). الديمقراطية والدولة المدنية في خطاب حوارات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، الكرك.

محاسنة، حيدر محمد حسين (2017). موقف حركات الإسلام السياسي من الدولة المدنية في الوطن العربي: دراسة حالات الأردن مصر والجزائر 1990 – 2014 (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان.

محمد، حنان إبراهيم الدسوقي (2016). أثر تدريس وحدة مطورة في التاريخ وفق نموذج الفورمات (4MAT) على تنمية قيم الانتماء الوطني والمسؤولية المجتمعية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية. 80. 1– 50.

مشرف، ميسون (2009). التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

بن نبي، مالك (2000). المسلم في عالم الاقتصاد. دمشق: دار الفكر.

أبو هزيم، طارق زياد (2017). المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات. 23 (1). 181 – 220.

وزارة التربية والتعليم. (2013). الإطار العام والنتاجات العامة والخاصة لمنهاج التربية الاجتماعية والوطنية. عمّان: إدارة المناهج والكتب المدرسية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Kim. H. K. (2002). The Effect of a reality therapy program on the Responsibility for Elementary school children in Korea. *International Journal of Reality Therapy*. xx. 11, 101-106.

Malkawi, Banan Fathi (2012), *Civil State in Contemporary Islamic Political thought in light of the Madiah Constitution* (Unpublished Master Thesis). University of Jordan, Amman.

NCSS. (2017). *National Standards for the Preparation of Social Studies Teachers.* Maryland MA: NCSS publishing.

Pollard, Stacy H. (2014). The State and Civil Society in the Arab Middle East (unpublished Dissertation). Western Michigan University, MI.

Sener, S. (2015). Examining trainee teachers' attitudes towards teaching profession: Çanakkale Onsekiz Mart University case. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*. *199* (2015). 571 – 580.

Siteine, A. (2003), Which vehicle for citizenship transmission: Social Studies or Technology Education? *ACE Paper*. 12. 43-56.